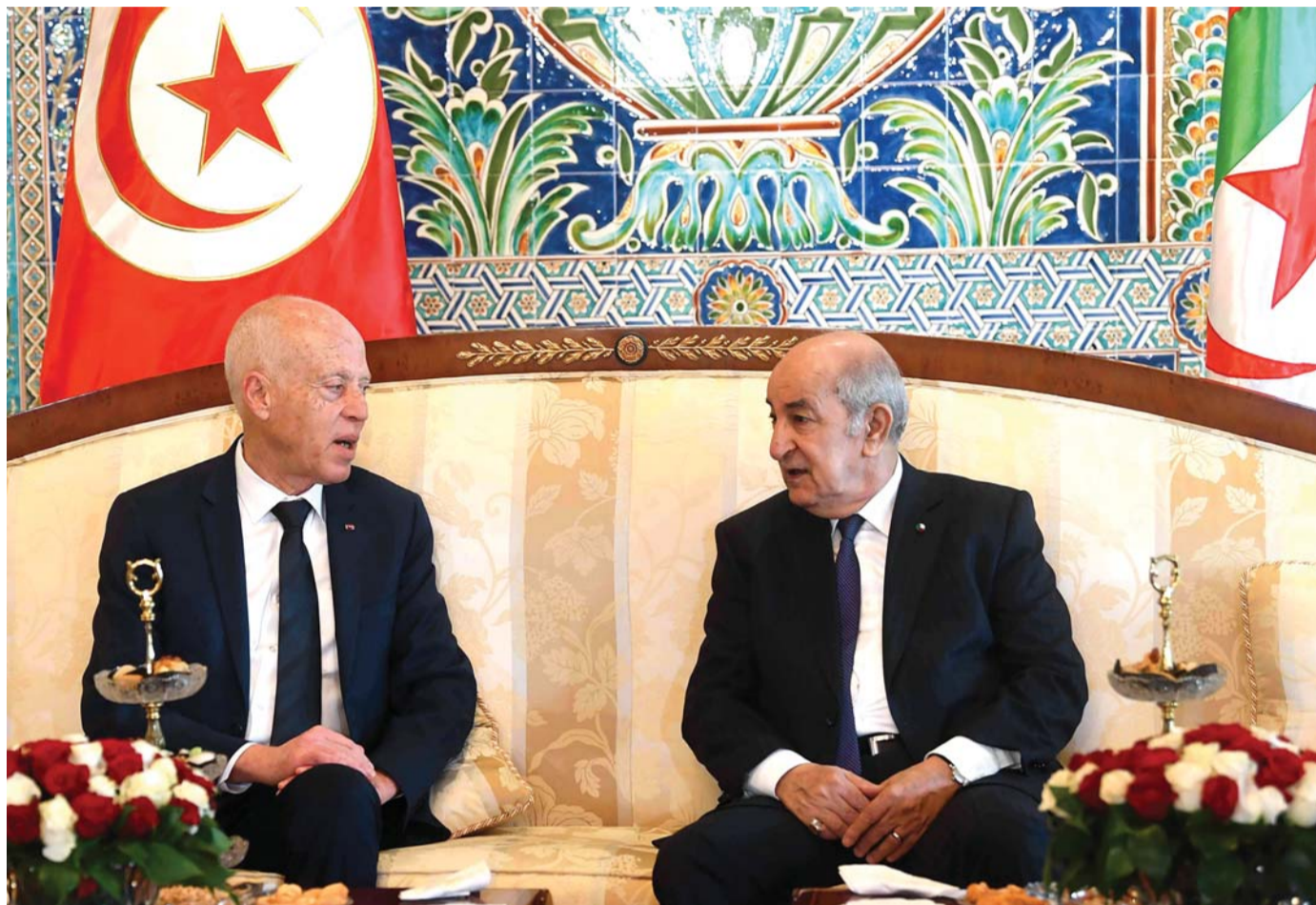


زيارة الرئيس التونسي للجزائر لقاء بين رئيسين جديدين يحرك الفتور في المنطقة المغاربية

الجزائر تقدم دعماً مالياً لتفكيك الصعوبات الاقتصادية في تونس



تقارب مواقف

أبرز الملفات التي عرفت حركية لافتة خلال السنوات الأخيرة، في إطار اتفاق بين البلدين حول الحرب على الإرهاب وملاحقة الجماعات الجهادية التي تتحرك في الشريط الحدودي، وهو ما أفضى إلى إسقاط وتفكيك العديد من الخلايا الإرهابية.

وما زالت تونس تمثل الوجهة السياحية الأولى للجزائريين، حيث تتردد نحو مليوني جزائري على تونس في الصيف، كما شكّل ذلك مصدراً أساسياً للسياحة التونسية، أثناء تراجع الزوّار الغربيين تحت تأثير الضربات الإرهابية التي استهدفت تونس خلال الأعوام الماضية.

و400 مليون دولار صادرات تونسية للجزائر، عبارة عن تجهيزات الكهرباء ومواد ميكانيكية من السفارة التونسية بالجزائر.

وكان البلدان قد وقعا في 2008 اتفاقاً تجارياً تفضلياً، لم يدخل حيز التنفيذ إلا في 2014، "بغرض توسيع الاستثمارات بين الطرفين حيث يبلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين التونسيين في الجزائر 600 شركة أغلبها شركات صغيرة ومتوسطة، في حين تنشط في السوق التونسية 60 شركة جزائرية معظمها تشتغل في قطاع النسيج والجلود".

ويبقى التعاون الأمني والاستخباراتي والعسكري بين تونس والجزائر من

ولم تُشر التقارير المحلية المهمة بزيارة الرئيس سعيد إلى أي مشاورات حول وضع الاتحاد المغاربي المعطل منذ سنوات، رغم وجود مساعٍ محتشمة إلى ضخ دماء جديدة في الهيئة، لاسيما في ظل الأوضاع الحساسة التي تعيشها المنطقة، وتصاعد دعوات إلى تسوية الخلافات القائمة بين حكوماتها.

ولا زال حجم المبادلات التجارية الجزائرية التونسية بعيداً عن سقف التطلعات والخطاب المتداول في العاصمتين، حيث لا يتعدى -وفق تقرير محلي- حدود 1.7 مليار دولار منها 1.3 مليار دولار صادرات جزائرية لتونس أغلبها من المحروقات ومشتقاتها،

سنويا في منطقة ساقية سيدي يوسف لإحياء ذكرى قصف فرنسي أذاك أسفر عن ضحايا من البلدين.

وتتقارب مواقف البلدين، في ما يتعلق بالموقف الليبي، حيث يرفض كلاهما التدخل العسكري الأجنبي، ويدعوان إلى حوار سياسي بين أطراف الصراع للوصول إلى حل بعيداً عن الأجدات وأطماع القوى الإقليمية.

وقال تبون "هناك تطابق تام في المواقف بين تونس والجزائر بخصوص ليبيا.. تونس والجزائر تريدان أن يكون الحل بلقاءات في تونس أو الجزائر لبدء مرحلة جديدة في ليبيا ببناء مؤسسات جديدة وإجراء انتخابات".

تأتي الزيارة الأولى من نوعها للرئيس التونسي قيس سعيد إلى الجزائر لتؤكد التزامه بوعده السابق بأن أولى محطاته الخارجية ستكون الجارة الغربية، إضافة إلى أنها تجسد عمق العلاقات بين البلدين والذي ترجمه الرئيس عبدالمجيد تبون بالإعلان عن دعم مالي لتونس. وأكد الرئيسان تقارب مواقفهما بشأن النزاع في ليبيا وصفقة القرن.

صابر بليدي

وتضمّنت الزيارة التشاور حول الملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، لاسيما الأوضاع في ليبيا وارتدادات الإعلان عن صفقة القرن.

ورغم قوة الخطاب السياسي والدبلوماسي المتداول حول علاقات قوية بين البلدين الجارين، إلا أن المعطيات على أرض الواقع توحى بعكس ذلك تماماً، ويعكس حجم التفكك المغاربي خاصة خلال السنوات الأخيرة، فالعلاقات الطيبة التي يروج لها المسؤولون في تونس والجزائر، لا تترجم إلا في حدود 1.7 مليار دولار من المبادلات فقط.

وكسرت زيارة قيس سعيد للجزائر الجمود الدبلوماسي في المنطقة رغم الأوضاع الخطيرة التي تمرّ بها، بسبب الأوضاع المضطربة في ليبيا والتهديدات الأمنية والإرهابية على الحدود الجنوبية، فضلاً عن تحرك بعض فلول الجماعات الجهادية على الشريط الحدودي الرابط بين البلدين.

وذكر بيان للرئاسة الجزائرية بأنه "بدعوة من رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون، يقوم سيادة رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد، بزيارة دولة للجزائر الأحد"، لكنه لم يحدد مدتها.

وأضاف "خلال هذه الزيارة، سيجري الرئيسان محادثات حول وسائل وسبل تعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين، كما سينتظران إلى الوضع الدولي والإقليمي، وخاصة في ليبيا وفلسطين المحتلة".

وعزا الرئيس التونسي تأخير زيارته للجزائر إلى انتظار نهاية المسار الانتخابي في هذا البلد الجار، كما أوضح في أول لقاء تلفزيوني له مساء الخميس، وقال "كان هناك انتخابات في الجزائر لم جاعت مسألة تشكيل الحكومة في تونس منذ 15 نوفمبر إلى الآن".

وتزامنت الزيارة مع قرب الاحتفالات المشتركة التي دأب البلدان على إحيائها

تونس والجزائر تريدان أن يكون الحل في ليبيا بلقاءات في تونس أو الجزائر لبدء مرحلة جديدة في البلد الجار

وأكد "في ظل الصعوبات الاقتصادية قررنا أن نضع في البنك المركزي التونسي ديعة بمبلغ 150 مليون دولار. اتفقنا على تسهيل دفع تونس فاتورة الغاز والمحروقات طالما تونس تواجه مصاعب في الدفع".

وتواجه تونس عبء دين عام ضخ في حين أن جارتها الجزائر، وهي مصدر رئيسي للطاقة، تحاول خفض العجز الحكومي لديها بعد تراجع إيرادات النفط والغاز بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

فرنسا تقطع الطريق على استغلال تركيا لملف الذاكرة مع الجزائر

ارتفاع مستمر لأعداد مرتزقة أردوغان في ليبيا

حزين أن عدد المجندين الذين وصلوا المعسكرات التركية لتلقي التدريب بلغ نحو 1800 مجند، وسط استمرار عمليات التجنيد بشكل كبير سواء في غرين أو مناطق (درع الغرات) ومنطقة شمال شرق سوريا".

وأضاف المرصد أن "المتطوعين من فصائل لواء المعصم وفرقة السلطان مراد ولواء صقور الشمال والحمرات وفيلق الشام وسليمان شاه ولواء السمرقند".

رامى عبدالرحمان
ارتفع عدد المجندين في العاصمة طرابلس إلى نحو 2900 مرتزق

وأعلن أردوغان نيته إرسال قوات تركية إلى ليبيا من أجل دعم حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج بعد توقيع اتفاق تعاون عسكري بين الطرفين.

وقبل ذلك وقع الطرفان اتفاقاً آخر يتعلق بتوسيع الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، وصادق عليها البرلمان التركي في وقت لاحق متجاوزاً رفض المعارضة.

وكشفت تقارير إعلامية وأخرى صادرة عن منظمات حقوقية دولية عملية نقل المرتزقة المجندين في سوريا للمشاركة في الصراع بين الأطراف الليبية كما تم نشر صور عديدة توضح وصول عدد من هؤلاء المقاتلين القادمين من سوريا على متن رحلات قادمة من تركيا.

طرابلس - كشفت تقارير جديدة أن عدد المرتزقة الذين أرسلتهم تركيا إلى ليبيا أو تستعد لإرسالهم إلى هناك في ارتفاع مستمر في دليل واضح على تمسك أنقرة بمواصلتها نهجها في تصعيد التوتر في ليبيا رغم كل الجهود الدولية المبذولة للخروج من حيزها المزدحم من تعميق الأزمة.

وأكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، في بيان أصدره، السبت، أن عدد المرتزقة الذين نقلتهم تركيا أو تعدهم للنقل إلى ليبيا، قد ارتفع إلى ما يقارب 4700 مقاتل.

وبين تقرير المرصد أن هؤلاء المرتزقة المرسلين من قبل نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بهدف تقديم الدعم لميليشيات حكومة الوفاق في طرابلس بدأوا تكبد خسائر بشرية.

ووفق المرصد قتل 72 مقاتلاً من بين من أرسلتهم تركيا للمشاركة في معركة طرابلس ضد الجيش الوطني الليبي. وهرب 64 من المرتزقة إلى أوروبا عبر ليبيا، وحسب المرصد فإن "نحو 64 مقاتلاً من ضمن الذين توجهوا إلى ليبيا، باتوا حالياً في أوروبا".

وذكر البيان أن المرصد "يوصل متابعة عملية نقل المقاتلين التي تقوم بها تركيا من الأراضي السورية إلى داخل الأراضي الليبية، حيث تواصل عملية تسجيل أسماء الراغبين بالذهاب إلى طرابلس بالتزامن مع وصول دفعات جديدة من المرتزقة إلى هناك".

ووفق رئيس المرصد رامي عبدالرحمان "ارتفع عدد المجندين الذين وصلوا إلى العاصمة الليبية طرابلس حتى الآن إلى نحو 2900 مرتزق، في

العالمية الثانية، عدة مرات في هذا الحيز التاريخي الحساس، عبر تكريم ما يعرف بـ"الحركيين" إجنود محليون في خدمة فرنسا، أو عبر الاعتراف بأن موريس أودين عالم الرياضيات المؤيد لاستقلال الجزائر والذي اختفى في 1957، كان "قضى تحت التعذيب على يد النظام الذي كانت تقيمه حينها فرنسا في الجزائر".

وأشارت تصريحاته الأخيرة احتجاجات خصوصاً لدى اليمين الفرنسي. ودعا لودريان إلى التفكير "بذهن صاف بما في ذلك مع مؤرخين جزائريين".

وقال ماكرون الخميس أن على باريس مراجعة ذكرى حرب الجزائر (1954-1962) لإنهاء "نزاع الذاكرة" الذي "يجعل الأمر بالغ الصعوبة في فرنسا".

ورأى وزير الخارجية أن "لدنيا في الجزائر وضعاً جديداً بالكامل سيؤدي بالتأكيد إلى تطورات مهمة في هذا البلد"، في إشارة إلى انتخاب الرئيس تبون.

وأضاف "هناك آفاق جديدة ترتسم للعلاقات بين فرنسا والجزائر. وإذا كانت الذاكرة المشتركة ضمن هذا الأمر الجديد، سيكون ذلك نياً ساراً للجميع".

ويعتبر مراقبون أن تصريح لودريان يأتي في سياق محاولات فرنسا استمالة النظام الجزائري الجديد بورقة الذاكرة، لاسيما مع تقارير وتسريبات تقول بأن هناك ضغوطاً فرنسية تمارس على السلطة الجزائرية الجديدة لضمان مواقف وجهات نظر متقاربة في بعض الملفات والقضايا الإقليمية في محاولة لإعادة تدوير الدعم الفرنسي لمحيط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وجاء تصريح لودريان، في حوار مشترك لوسائل إعلام فرنسية، رداً على الجدل الذي أثارته تصريحات أدلى بها مؤخرا الرئيس إيمانويل ماكرون مقارناً بين فترة استعمار الجزائر واعتراف الفرنسيين خلال الفترة الاستعمارية بيهود إبان الحرب العالمية الثانية.

وقال لودريان "المحرقة النازية لليهود جريمة لا تطاق ولا يمكن مقارنتها بشيء آخر في أي مكان، يجب الاعتراف بهذه المجازر وسأقدم له هذه الوثائق لأنهم قاموا بهذه المجازر في الماضي بالجزائر".

وتابع "الرئيس الجزائري قال لي بأن فرنسا قتلت 5 ملايين جزائري"، مضيفاً "علينا أن ننشر هذه الوثائق ليذكر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن بلاده قتلت 5 ملايين جزائري".

ومنذ بداية ولاية ماكرون، تدخل الرئيس الذي ولد بعد فترة من الحرب

ويعد التوضيح الجزائري تعقيباً على تصريح أدلى به أردوغان ضمن خطاب القاء أمام أعضاء حزبه العدالة والتنمية في أنقرة الجمعة وقال فيه إنه طلب من تبون تسليمه "وثائق تخص المجازر الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية للجزائر".

وقال أردوغان "لقد أبلغت الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، أن الرئيس الفرنسي ماكرون لا يعرف شيئاً عن هذه المجازر وسأقدم له هذه الوثائق لأنهم قاموا بهذه المجازر في الماضي بالجزائر".

وتابع "الرئيس الجزائري قال لي بأن فرنسا قتلت 5 ملايين جزائري"، مضيفاً "علينا أن ننشر هذه الوثائق ليذكر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن بلاده قتلت 5 ملايين جزائري".



ملف استعمار فرنسا للجزائر ليس للمزايدة التركية

باريس - تحاول فرنسا قطع الطريق على كل استغلال لتاريخها المشترك مع الجزائر لاسيما من قبل تركيا التي أرادت هذا الملف ورقة تقرب بها من السلطة الجديدة في الجزائر وتردد على اتهامها ببابادة الأرمن.

ويرى متابعون أن فرنسا تحاول سحب ملف تاريخها الاستعماري في الجزائر من المزايدة التركية التي تسعى إلى توظيف هذه القضية الحساسة رداً على إثارة الفرنسيين للمجازر المرتكبة من قبل تركيا في حق الأرمن.

واعتبر وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الأحد أن القيام بـ"عمل على الذاكرة" مرغوب فيه بين فرنسا والجزائر بحيث يتناول "كيفية عيش الطرفين للحرب، ويتزامن هذا التصريح مع توضيح صدر عن الخارجية الجزائرية تؤكد فيه أن كلام الرئيس عبدالمجيد تبون في ما يتعلق بتاريخ الجزائر قد "أخرج من سياقه" من قبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وهو ما أثار ضجة في وسائل الإعلام العربية والدولية.

وذكر بيان صادر عن وزارة الخارجية الجزائرية "فوجئت الجزائر بتصريح أدلى به رئيس جمهورية تركيا رجب طيب أردوغان نسب فيه إلى رئيس الجمهورية حديثاً أخرج من سياقه حول قضية تتعلق بتاريخ الجزائر".

وأكد البيان "بداعي التوضيح، تشدد الجزائر على أن المسائل المعقدة المتعلقة بالذاكرة الوطنية التي لها قدسية خاصة عند الشعب الجزائري، هي مسائل جد حساسة، لا تساهم مثل هذه التصريحات في الجهود التي تبذلها الجزائر وفرنسا لحلها".